

المشروعات الصغيرة كآلية للحد من البطالة: التجربة الليبية

د. محمد عمر الشويرف د. نجاح الطاهر البيصاص أ. محمد ميلاد البصابصي

كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة المرقب

shwerf77@gmail.com

الملخص

تهدف هذه الورقة إلى التعريف بمفهوم المشروعات الصغيرة في ليبيا ومقارنتها ببعض التجارب الأخرى، وتسعى كذلك إلى دراسة واقع البطالة وحجمها داخل الاقتصاد الليبي، ومن ثم بيان أثر المشروعات الصغيرة في الحد منها، وذلك باتباع المنهج الوصفي التحليلي المعتمد على تحليل المؤشرات الاقتصادية والبيانات والإحصاءات المنشورة في بعض التقارير والنشرات الإحصائية.

كشفت نتائج هذه الدراسة أن المشروعات الصغيرة الفردية هي النمط الغالب على المشروعات الصغيرة في ليبيا وتضم أعداداً كبيرة من القوى العاملة سواء الوطنية أو الأجنبية مما يجعل منها حلاً لمواجهة مشكلة البطالة داخل الاقتصاد الليبي.

الكلمات الدالة: المشروعات الصغيرة، البطالة، الاقتصاد الليبي.

Abstract

This paper aims at introducing the concept of small enterprises in Libya and comparing them with some other experiences. It also seeks to study the reality of unemployment and its size within the Libyan economy, and then to explain the impact of small enterprises in reducing the unemployment. The study adopts a descriptive analytical approach based on the analysis of economic indicators, data and statistics published in some reports and statistical bulletins.

The results of this study reveal that individual small enterprises are the predominant pattern of small enterprises in Libya and include large numbers of manpower, whether national or foreign, making it a solution to the problem of unemployment within the Libyan economy.

Keywords: Small Size Enterprises, Unemployment, Libyan economy.

المقدمة

تعد البطالة من المشكلات الأساسية التي تعرقل مسيرة التنمية والتقدم، وتواجهها معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والسياسية بمختلف الطرق والوسائل لتوفير فرص العمل للعاطلين والباحثين عنه، وما المشروعات الصغيرة إلا واحدة من هذه الأساليب، حيث يستدل المؤيدون لفكرة إقامتها بحجم إسهاماتها في الاقتصاديات الكبيرة كأمریکا وغيرها من الدول المتقدمة، حيث شكلت المشروعات الصغيرة في أمريكا ما نسبته (97%) من عدد المشروعات القائمة فيها، حيث بلغ عددها أكثر من (13) مليون مشروع صغير يعمل بها أكثر من نصف العاملين بأمريكا، وتؤمن ثلثي فرص العمل للعمال الجديدة (يوسف، 2002).

ونظراً لأهمية المشروعات الصغيرة في مجال الحد من البطالة، فقد حظيت باهتمام المنظمات الدولية كمنظمة العمل الدولية والمنظمة العالمية للصناعة والبنك الدولي حيث قامت هذه المنظمات بإنشاء مراكز لدعمها والتدريب على كيفية إنشائها وإدارتها وتطويرها، وازداد اهتمام الدول العربية بها في الآونة الأخيرة وأصبحت تحتل أولوية في برنامج الإصلاح الاقتصادي والمؤسسي في العديد منها، ويأتي هذا الاهتمام في ظل تنامي عدد المنشآت في عدد كبير من الدول العربية وارتفاع مساهمتها في الإنتاج وخفض البطالة، وتشكل المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة نسبة كبيرة من المنشآت العاملة في القطاع الرسمي في عدد من الدول العربية حيث تقدر نسبتها من إجمالي عدد المنشآت ما بين (90-99%)، وتحتل كل من مصر، والسعودية، وتونس، ولبنان، والأردن صدارة الدول العربية من حيث عدد هذا النمط المنشآت (العربي، صندوق النقد، 2017).

إن ليبيا كغيرها من الدول النامية لا زالت تعاني من مشكلة البطالة بمعدلات مرتفعة مقارنة مع غيرها من الدول، لذلك سعت الدولة إلى اتباع العديد من الأساليب ومن بينها إنشاء المشروعات الصغيرة، وعلى الرغم من تزايد أعدادها إلا أن البطالة لازالت عند معدلاتها المرتفعة.

مشكلة البحث

تعتبر المشروعات الصغيرة من الطرق التي اتبعتها الدولة الليبية فيما سبق لأجل التخفيف من حدة البطالة والقضاء عليها، حيث وصل عددها في العام 2009م إلى (18277) مشروع (مصلحة الاحصاء والتعداد، 2009)، وعلى الرغم من هذا العدد مازالت البطالة من أحد أهم المشاكل التي يعاني منها

الاقتصاد الليبي وبلغت نسبتها (19%) خلال العام 2012م، وهي من أعلى المعدلات في العالم العربي (البنك الدولي، 2015)؛ لذا جاءت هذه الورقة كمحاولة لمعرفة مدى مساهمة المشروعات الصغيرة في الحد من ظاهرة البطالة. ويشترك من هذه المشكلة مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما هو مفهوم وخصائص المشروعات الصغيرة؟

2- ما هو واقع البطالة في ليبيا؟

أهمية البحث

تعد المشروعات الصغيرة واحدة من بين الأساليب التي تنتهجها دول العالم في الحد من البطالة، والتي بدأت تتزايد أعدادها في عديد الدول العربية والتي من بينها ليبيا، لذا يتطلب الأمر دراسة واقع هذه المشروعات لفهم الكيفية التي تساهم من خلالها في الحد من البطالة وتوفير فرص العمل داخل الاقتصاد الليبي.

أهداف البحث

تهدف هذه الورقة إلى استعراض التجربة الليبية في مجال المشروعات الصغيرة وبيان مدى فاعليتها في الحد من معدلات البطالة المرتفعة.

منهج البحث

في سبيل التوصل إلى نتائج تحقق أهداف البحث، فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في استعراض ومراجعة أدبيات هذا الموضوع، وتحليل البيانات وبعض المؤشرات الإحصائية المتحصل عليها من المصادر الثانوية للبيانات كالتقارير والنشرات الإحصائية.

الحدود المكانية والزمانية

أ- الحدود المكانية: ليبيا.

ب- الحدود الزمانية: 2006-2012م.

ج- الحدود الموضوعية: دراسة ما يتعلق بموضوع المشروعات الصغيرة في ليبيا.

الدراسات السابقة

هدفت دراسة (صندوق النقد العربي، 2017) حول بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية إلى بيان الوضع الراهن والتحديات التي تواجه هذا النمط من المشروعات في العالم العربي، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

أ- من أبرز التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العالم العربي عدم توفر أو ضعف الأطر التشريعية الداعمة لها، مما يؤدي إلى صعوبة وارتفاع تكلفة تأسيس وممارسة الأعمال.

ب- صعوبة الحصول على التمويل اللازم لإقامة هذا النمط من المشروعات لعدة أسباب منها: ارتفاع كلفة ومخاطر التمويل؛ كنتيجة لعدم توفر المعلومات الكافية حول المقترضين، وعدم وجود الضمانات الكافية لديها مما يؤدي إلى صعوبة تنفيذها.

واستعرضت دراسة (مقري ويحيوي، 2011) الكيفية التي تساهم بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توظيف اليد العاملة بالشكل الذي يعمل على التخفيف من حدة البطالة في الوطن العربي، وقدمت شرحاً لواقع سوق العمل في البلدان العربية مبرزة أهم التحديات التي تواجهها. وتوصلت هذه الدراسة لجملة من النتائج، أهمها:

أ- تمثل المشاريع المتوسطة والصغيرة الحجم أكثر من 90% من إجمالي المؤسسات العاملة في الدول العربية، وتوظف حوالي 60% من القوى العاملة، وتشارك بما نسبته 50% من الناتج المحلي الإجمالي.

ب- تعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة من القوى المحركة لنمو الاقتصاد المحلي من خلال توفير فرص العمل، وخلق فرص جيدة للاستثمار.

ج- ضرورة العمل على زيادة فاعلية هذه المشاريع في البلدان العربية وتذليل كافة الصعوبات التي تواجهها لزيادة دورها في عملية التشغيل بصفة خاصة وفي عملية التنمية الاقتصادية بصفة عامة.

وفي دراسة (الأسرج، 2010) حاول التعرف على معرفة دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص العمل للباحثين عنه في الدول العربية، كما حاول الباحث اقتراح جملة من السياسات التي من شأنها أن تعظم من دور هذه المؤسسات في خلق فرص للعمل. وبين الباحث من خلال النتائج التي توصل إليها بأن المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الممكن أن تلعب دوراً مهماً في التشغيل وخلق فرص العمل في العالم العربي إذا ما تم التنسيق مابين هذه الدول بشكل جيد لزيادة الفرص في مجال تنمية وتوزيع القاعدة الإنتاجية لهذه المشروعات.

وحاولت دراسة (الخمشي، 2010) الوصول إلى دور المشروعات الصغيرة في تشغيل الشباب والحد من مشكلة البطالة وذلك من خلال عينة مختارة وبواسطة مجموعة من المؤشرات من أهمها: معرفة العائد

الاقتصادي الذي يتحقق من تشغيل الشباب في هذه المشروعات، والعائد الاجتماعي، وهدفت أيضاً لمعرفة أهم المعوقات التي تعترض هذا النمط من المشروعات في مجال تشغيل الشباب، وأوضحت الدراسة في نتائجها المتعلقة بدور المشروعات الصغيرة في مكافحة البطالة لدى الشباب أن هذا النمط من المشروعات وفر فرص عمل لأفراد العينة وقد تخلصوا من مشكلة البطالة ولن ينظروا بعد الآن إلى القطاع الحكومي أو الخاص لأجل توظيفهم.

وتناول (الصوص، 2010) في دراسته حول بعض التجارب الناجحة في تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة عدداً من الأهداف والتي من بينها بيان خصائصها ومميزاتها، وتوضيح المعايير المستخدمة في تصنيفها، كما تناولت بعض نماذج من التجارب الدولية كالتجربة اليابانية والأمريكية والهندية، ومن أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة أن المشروعات الصغيرة تشكل الأساس الذي يعتمد عليه الاقتصاد الفلسطيني والذي بلغ عدد منشأته وقت أعداد هذه الدراسة (80699) تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة منها ما نسبته 99.5%.

من خلال العرض السابق لبعض من الدراسات السابقة تبين أن جميعها قد تشابهت في أهمية دور المشروعات الصغيرة في الحد من مشكلة البطالة وهو الأمر الذي يتطلب ضرورة الاهتمام بها لأجل تكوين رؤية شاملة تساهم في تحقيق الأهداف المرجوة منها، كما بينت الدراسات أن هذا النمط من المشروعات تعترضه مجموعة من الصعوبات سواء إدارية أو مالية أو على صعيد القدرة التنافسية والتي يجب دراستها وتحديدها بشكل جيد حتى يتم التغلب عليها، ويبرز الاختلاف ما بين هذه الدراسة وعن سابقتها في دراسة الواقع المشروعات الصغيرة في ليبيا ودورها في خلق فرص عمل حقيقية وذلك من خلال استعراض الأرقام والإحصائيات المتعلقة بها، وبيان أهمية هذا القطاع مقارنة بباقي القطاعات المكونة للاقتصاد الليبي.

الإطار النظري للمشروعات الصغيرة

في هذا الجزء سيتم استعراض بعض المفاهيم التي قُدمت لأجل توضيح ما هو المقصود بالمشروعات الصغيرة، سواء أكان من خلال التعاريف التي قدمتها المنظمات الدولية أو تعريفها المعمول بها في بعض الدول العربية:

مفهوم المشروعات الصغيرة

كغيرها من المفاهيم لا يوجد اتفاق حول تقديم تعريف موحد للمشروعات الصغيرة mall Size ("SSE Enterprises)، حيث بينت الدراسات السابقة والتي أجريت على المشروعات الصغيرة وجود هذا التباين والاختلاف حول تعريف محدد لها، بالإضافة إلى أن بعض البلدان لا يتوفر فيها تعريف محدد لهذا النوع من المشروعات (رزق الله، 1997)، غير أن المتفق عليه هو وجود بعض المعايير والتي بناءً عليها تم تقديم المفاهيم المختلفة للمشروعات الصغيرة، وتتمثل هذه المعايير في الآتي (قابوسه، 2009):

1- المعايير الكمية:

وتتمثل هذه المعايير في الآتي:

أ- عدد العمال: ويكون صغيراً في الغالب في هذا النوع من المشروعات، غير أنه لا يوجد اتفاق حول أعداد العاملين فيها؛ وذلك راجع لتأثر حجم المشروع بالحالة الاقتصادية للدولة من حيث كونها دولة نامية أو متقدمة، فمثلاً: نجد أن الدول المتقدمة كاليابان وبريطانيا وأمريكا تتراوح أعداد العاملين في هذا النمط من المشروعات ما بين (200-500) عامل، فيما ينخفض هذا العدد في الدول النامية ليصل حتى (100) عامل فأقل (الشيخ، 2000)، ويعد هذا المعيار الأكثر انتشاراً وذلك لسهولة في التعامل وثباته لفترة من الزمن.

ب- رأس المال: يعتبر من أحد المعايير الكمية التي يعتمد عليها عند تعريف المشروعات الصغيرة، إلا أنه هو الآخر يعاني من قصور بسبب اختلاف العملات وأسعار صرفها (السحيري، 2008).

ج- حجم الأعمال والطاقة المستعملة: ويكون صغيراً في هذا النوع من المشروعات.

د- حجم الإنتاج والمبيعات: وما يميزها القلة في هذا النمط.

2- المعايير النوعية (الوصفية):

وهي التي تهتم بالخصائص النوعية لهذا النمط من المشروعات كالملكية ودرجة تأثير المشروع في السوق وطبيعة النشاط (الصيد، 2006)، ووفقاً للمعايير السابقة تعددت التعاريف المفسرة للمشروعات الصغيرة، فمنهم من عرفها وفقاً للمعايير الكمية ومنهم من عرفها وفقاً للمعايير النوعية.

التعاريف الدولية للمشروعات الصغيرة

ومن أهم هذه التعريفات تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والتي عرّفها على أنها " تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد ويتحمل كامل المسؤولية فيها سواءً بأبعادها الطويلة الأجل (الاستراتيجية) والقصيرة الأجل (التكتيكية) ويتراوح أعداد العاملين فيها من (50-10) عاملاً" (عبدالغني، د ت) .

وعرّفت لجنة التنمية الاقتصادية بالأمم المتحدة المشروع الصغير وفقاً للمعايير النوعية على أنه المشروع الذي يتضمن اثنين على الأقل من الخصائص التالية (الصياد، 2006):

- أ- عدم انفصال الملكية عن الإدارة، فعادةً ما يكون المدير هو نفسه مالك المشروع.
 - ب- تتمثل الملكية ورأس المال في فرد أو مجموعة صغيرة من الأفراد.
 - ج- مجال نشاط المشروع عملي في الغالب، حيث يعيش العاملون والملاك في مجتمع واحد، ولا يشترط أن تكون الأسواق محلية.
 - د- حجم المشروع يكون صغيراً بالمقارنة بالمشروعات الكبيرة التي تعمل في نفس المجال.
- وقدم الاتحاد الأوروبي تصنيفاً للتمييز ما بين أنواع المشروعات معتمداً فيه على المعيار الكمي من خلال أعداد العاملين وذلك على النحو التالي (الورفلي، 2006):

أعداد العاملين	حجم المشروع
9-1	متناهية في الصغر
49-10	مشروعات صغيرة
250-50	مشروعات متوسطة

بعض من مفاهيم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية

1) مفهومها في الاقتصاد الليبي:

من الملاحظ في ليبيا عدم وجود تعريف واضح ومحدد لهذا النمط من المشروعات؛ وذلك راجع لعدم وجود قانون ينظمها ويعرفها تعريفاً دقيقاً، ومن هذه التعريفات ما قدمه صندوق ضمان الإقراض حيث عرفها من خلال شكلين هما (اعبيدة، 2015):

- أ- مشروعات النشاط الفردي: وهي التي تدار من قبل مالكة مباشرة ولا تتجاوز قيمة الإقراض لها 150 ألف دينار .

ب- مشروعات نشاط المشاركة: وهي التي تنشأ على أساس المشاركة، بحيث لا يقل عدد المشاركين فيها عن (2) ولا يزيد عن (10) أشخاص ولا تتجاوز قيمة الإقراض فيها عن (5) مليون دينار. ومن خلال ما قدمته اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) وفقاً لقرارها رقم (2009/472) بشأن بعض الأحكام المتعلقة بالمشروعات الصغرى والمتوسطة، فإن المشروعات الصغيرة هي التي لا يتعدى عدد العاملين فيها عن (25) عامل ولا تتجاوز قيمة القرض الممنوح لها عن مليون دينار (خضر، د.ت). وأيضاً ما قدمته وزارة الصناعة في تمييزها بين أحجام الصناعات التابعة لها حيث ميزت ما بين أنواع المشروعات المختلفة من خلال معياري أعداد العاملين ورأس المال وذلك على النحو التالي (اعبيدة، 2015، صفحة 20):

جدول رقم (1) : معايير تقسيم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا

حجم المشروع	أعداد العاملين	رأس المال
صغيرة	1-10	250 ألف دينار
صغرى	11-50	مليون دينار
متوسطة	51-80	5 مليون دينار

غير أن ما قدمته الوزارة من تعريف أحدث لغطاً لغوياً، حيث إن الصناعات الصغيرة (Small) من المفترض أن تكون أكبر نسبياً من الصغرى أو المتناهية في الصغر (Micro).

2) مفهومها في بعض من الاقتصادات العربية:

يتباين مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من دولة عربية إلى أخرى، ويأتي هذا الاختلاف مستنداً على عدد من المعايير والتي يمكن توضيحها من خلال الجدول رقم (2).

جدول رقم (2): مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ببعض الدول العربية

الدولة	نوع المشروع	عدد العمال	معايير أخرى
مصر	المؤسسات الصغيرة	أقل من 50 عاملاً	رأس المال بين 50 ألف ومليون جنيه
السعودية	مؤسسات صغيرة	بين 1-20 عاملاً	رأس المال المستثمر لا يفوق 20 مليون ريال
	مؤسسات متوسطة	بين 21-100 عاملاً	
الأردن	مؤسسات صغيرة	بين 2 - 10 عمال	
	مؤسسات متوسطة	بين 10 - 25 عاملاً	
الجزائر	مؤسسات صغيرة	بين 10-49 عمال	رأس المال المستثمر 100-500 مليون دينار
	مؤسسات متوسطة	بين 50-250 عاملاً	
العراق	مؤسسات صغيرة مؤسسات متوسطة	بين 1-9 عمال بين 10-29 عاملاً	رأس المال المستثمر للمؤسسات الصغيرة في حدود 100 ألف دينار

المصدر: صندوق النقد العربي (2017: ص 7)

من خلال الجدول السابق يتضح بأن أغلب الدول العربية تعتمد في تعريفها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على مبدأ المعيارين (عدد العمال، ورأس المال المستثمر)، واختلف عدد العمال المحدد لهذا النمط من المشروعات من دولة الأخرى ومرد ذلك لاختلاف الكثافة السكانية من دولة إلى أخرى.

الحالة الليبية ما بين البطالة ودور المشروعات الصغيرة في التخفيف من حدتها واقع البطالة في ليبيا:

وفقاً لبيانات الجدول رقم (3) تقدر أعداد القوى العاملة الإجمالية (مواطنين وأجانب) في ليبيا استناداً إلى بيانات العام 2012م بحوالي (1.882) مليون شخص، وبمقارنة هذا العدد بإجمالي القوى العاملة بفترة ما قبل العام 2011 م والبالغ آن ذاك قرابة (2.6) مليون شخص-كان نحو (50%) منهم من الأجانب- يتبين مدى الانخفاض في إجمالي القوى العاملة بسبب الأحداث التي شهدتها ليبيا، والتي أدت إلى الانخفاض في معدل تقديم الخدمات والتي كانت تقدمها العمالة الأجنبية؛ ذلك لأن أغلبها كان يعمل خارج القطاع الحكومي (البنك الدولي، 2015).

وفي العام 2012م وصل عدد العاملين إلى حوالي (1.5) مليون شخص، غالبيتهم يعملون بالقطاع العام حيث وصلت نسبة العاملين فيه إلى (84%) (البنك الدولي، 2015)، في حين بلغ أعداد العاطلين عن العمل خلال نفس العام (358.3) ألف عاطل، بلغ عدد الذكور فيه (196.2) ألف في حين بلغ عدد الإناث الباحثات عن العمل (162.1) ألف شكلاً ما نسبته (15.9%)، (25.1%) على التوالي، ليلعب معدل البطالة خلال هذا العام في المتوسط (19%).

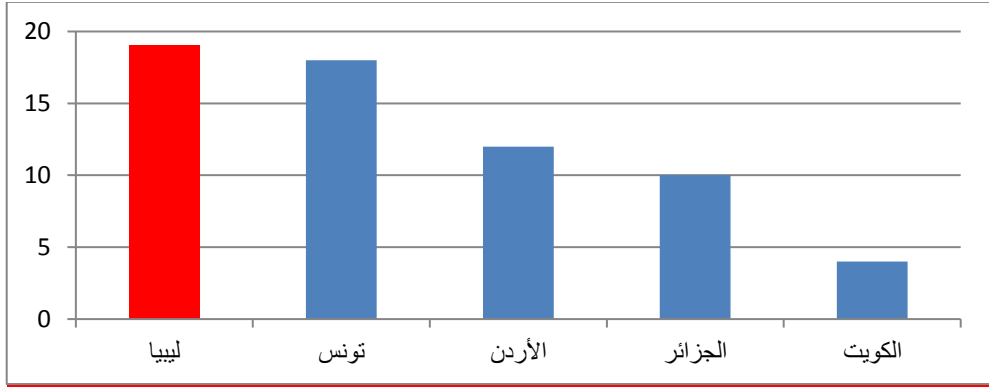
جدول رقم (3): أبرز مؤشرات سوق العمل في ليبيا خلال العام 2012م

البيان	ذكور	إناث	الإجمالي
عدد السكان الليبيين (بالألف)	3026,8	2851,3	5878,1
السكان في سن العمل (بالألف)	2026	1916	3942
معدل النشاط (%)	66.9	67.2	67.1
القوى العاملة (بالألف)	1236	647	1882
نسبة المشاركة في القوى العاملة (%)	61.0	33.8	47.8
عدد المشتغلين الليبيين (بالألف)	1039	485	1524
نسبة المشتغلين لعدد السكان (%)	51.3	25.3	38.7
العاطلون (بالألف)	196.2	162.1	358.3
نسبة البطالة (%)	15.9	25.1	19.0

المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد، (2012)

ويعد معدل البطالة في ليبيا من أعلى معدلات البطالة إذا ما قورن بالدول متوسطة الدخل في محيطها الجغرافي سواء في الشرق الأوسط أو في الشمال الأفريقي كما بالشكل التالي.

شكل رقم (1): معدل البطالة في بعض الدول العربية



المصدر: البنك الدولي، 2015.

ثانياً: واقع المشروعات الصغيرة في ليبيا

تعتبر التجربة الليبية في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة من التجارب الحديثة في المنطقة العربية، حيث تأسس برنامج الحاضنات والابتكار التقني في العام 2006م، وكانت تبعيته آنذاك للجنة الشعبية للقوى العاملة (سابقاً)، وفي العام 2007م تم تأسيس إدارة المشروعات الصغرى والمتوسطة وكانت تتبع في ذلك الوقت مجلس التطوير الاقتصادي، ولاحقاً أصبحت في العام 2010 م برنامجاً وطنياً يتبع للجنة الشعبية للاقتصاد (سابقاً) وإلى الوقت الحاضر لوزارة الاقتصاد (القمودي، الخمسي، و الزايدي، 2013).

ويبين الجدول رقم (4) أعداد المشروعات الصغيرة في ليبيا وتوزيعها حسب الكيان القانوني، ويتضح من خلاله أن المشروعات الفردية هي النمط الغالب على المشروعات الصغيرة خلال الفترة من 2006- 2009 م (يستثنى من ذلك 2007 بسبب اختلاف المسميات) حيث شكلت ما نسبته (82.6%) من إجمالي عدد المشروعات في العام 2006م، لترتفع هذه النسبة وتصل إلى (87.09%) خلال العام 2009م، وفي ذلك إشارة إلى أن أغلب المشروعات الصغيرة يغلب عليها طابع الملكية الفردية وهي من احدى أهم الخصائص التي تتميز بها.

وإما فيما يتعلق بالنمط التشاركي فقد احتل المرتبة الثانية بعد النمط الفردي من حيث الشكل القانوني، ومن خلال تتبع الجدول رقم (4) يتبين الانخفاض في أعداد المشروعات الصغيرة من هذا الشكل فبعد أن بلغ عددها (2481) في العام 2006م نجد أن هذا العدد قد انخفض ووصل إلى (1753)، وبلغت نسبة هذا الشكل من إجمالي عدد المشروعات الصغيرة القائمة في العام 2006م (14.8%) ومن ثم انخفضت إلى (9.65%).

وفيما يتعلق بالمشروعات الصغيرة والمنطوية تحت شكل النشاط الأسري فعلى الرغم من قلة عددها حيث بلغت (349) مشروع في العام 2006م إلا أن الملاحظ عليها هو تزايد أعدادها حيث وصلت في العام 2009م إلى (590) مشروع محققة معدل نمو في عددها قدره (69.05) خلال العام 2009م مقارنة بالعام 2006م، وهو أعلى من معدل نمو المشروعات الصغيرة بالنمط الفردي والتي بلغ (14.26%) خلال نفس الفترة.

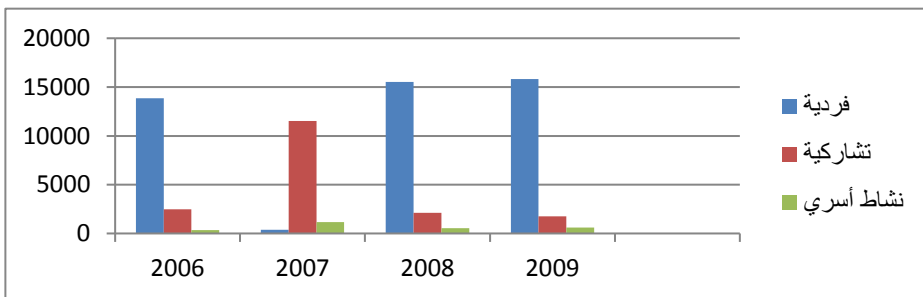
جدول رقم (4): الأعداد الفعلية للمشروعات الصغيرة وفقاً لشكلها القانوني

الشكل القانوني للمشروعات الصغيرة	2006	2007	2008	2009
فردية	13841	371	15815	15815
تشاركية	2481	11525	2119	1753
نشاط أسري	349	1160	538	590
أخرى	81	----	----	----
المجموع	16752	13056	18188	18158

المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد، النتائج الرئيسية لمسح الصناعات الصغيرة.

ويمكن توضيح هذا التفاوت في أعداد المشروعات الصغيرة من حيث شكلها القانوني من خلال الشكل التالي.

شكل رقم (2): أعداد المشروعات الصغيرة وفقاً لآلياتها القانوني



المصدر: من أعداد الباحثان بناءً على بيانات الجدول رقم (4)

استيعاب المشروعات الصغيرة للقوى العاملة في ليبيا

يعتبر العنصر البشري من أهم عناصر الإنتاج في الحياة الاقتصادية وأكثرها تأثراً بعمليات التنمية الاقتصادية، وانطلاقاً من مبدأ أهمية الاستثمار في هذا العنصر، ومن خلال الجدول رقم (5) نلاحظ زيادة حجم استخدام القوى العاملة في المشروعات الصغيرة خلال الفترة من العام 2006م وحتى العام 2009م، ففي العام 2006م بلغ إجمالي عدد المشتغلين بهذه المشروعات (42017) ألف عامل، ليستمر هذا العدد في التزايد إلى أن وصل في العام 2007م إلى (59055) ألف عامل، بلغ عدد الليبيين منهم (14800) عامل أي ما نسبته (25.06%) من إجمالي عدد العاملين خلال هذه السنة وهي نسبة منخفضة مقارنة بالعمالة الوافدة، إلا أن مساهمة العمالة الليبية في المشروعات الصغيرة بدأت في الزيادة بشكل ملحوظ حيث بلغت في العام 2008م (26603) عامل، ووصلت في العام 2009م إلى (39833) عامل، وفي هذه السنة فاق عدد العمالة الليبية في المشروعات الصغيرة العمالة الوافدة وشكلت العمالة الليبية ما نسبته (53.31%) من إجمالي أعداد العاملين والبالغ (74719) عامل، وأما فيما يتعلق بأعداد العاملين بالمشروعات الصغيرة خلال العام 2012م فقد بلغ (67099) ألف عامل مشيراً بذلك لانخفاض أعداد العمالة وهي نتيجة طبيعة في ظل ما شهدته البلاد عقب العام 2011م .

جدول رقم (5): أعداد العاملين في هذا النوع من المشروعات (ألف عامل)

التصنيف	2006	2007	2008	2009	2012
ليبيون	---	14800	26603	39833	---
غير ليبيين (الوافدة)	---	44255	41737	34886	---
المجموع	42017	59055	68340	74719	67099

المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد، النتائج الرئيسية لمسح الصناعات الصغيرة.

ومن خلال الجدول رقم (6) يتضح بأن أعداد المشروعات الصغيرة وفقاً لنوع النشاط الاقتصادي وأعداد العاملين في صناعة المنتجات الغذائية جاءت في المرتبة الأولى حيث بلغ عددها خلال العام 2006 (3921)، وبلغ عدد العاملين بها (14626) عامل أي ما نسبته (34.8%) من إجمالي عدد العاملين بالمشروعات الصغيرة في تلك السنة.

جدول رقم (6): أعداد المشروعات الصغيرة وفقاً لنوع النشاط الاقتصادي

2009		2006		النشاط الاقتصادي
أعداد العاملين	عدد المنشآت	أعداد العاملين	عدد المنشآت	
16175	3499	14626	3921	صناعة المنتجات الغذائية
13774	4242	8731	3473	صناعة المنتجات المعدنية الإنشائية
10388	2432	5434	2457	صناعة المنتجات الخشبية
6098	1690	2685	1797	صناعة الملابس
13155	2214	2551	1254	صناعة المنتجات الخزفية

المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد، النتائج الرئيسية لمسح الصناعات الصغيرة

وتبرز أهمية المشروعات الصغيرة في استيعاب القوى العاملة داخل الاقتصاد الليبي من خلال مقارنة أعداد العاملين بهذه المشروعات بإجمالي أعداد العاملين في ليبيا، ففي العام 2006م وصل عدد إجمالي القوى العاملة في ليبيا إلى حوالي (1.635) مليون عامل كان من ضمنهم (42017) الف عامل بالمشروعات الصغيرة وبالتالي كانت مساهمتها في إجمالي عدد العاملين ما يقارب (2.56%) وهي نسبة منخفضة إذا ما قارناها بأعداد العاملين بالقطاعات الأخرى، ووصلت أقصى نسبة للعاملين بالمشروعات الصغيرة إلى إجمالي القوى العاملة في ليبيا في العام 2009م حيث بلغت (5.05%)، سرعان ما انخفضت إلى (3.56%).

جدول رقم (7): الأهمية النسبية للمشروعات الصغيرة في استيعاب أعداد العاملين

السنوات	إجمالي العاملين بالاقتصاد الليبي (بالآلاف) ⁽¹⁾	أعداد العاملين بالمشروعات الصغيرة ⁽²⁾	نسبة المساهمة
2006	1635.7	42017	2.56%
2007	1376.3	59055	4.29%
2008	1426.1	68340	4.79%
2009	1477.7	74719	5.05%
2012	1882.0	67099	3.56%

المصدر: محمد الشويرف، نجاح البيباص، 2016

مصلحة الإحصاء والتعداد، النتائج الرئيسية لمسح الصناعات الصغيرة.

وعلى الرغم من انخفاض الأهمية النسبية لأعداد العاملين بالمشروعات الصغيرة والتي بلغ متوسطها وفقاً للبيانات السابقة (4.05%) تظل هذه النسبة مقبولة إذا ما تمت مقارنتها مع الأهمية النسبية للعاملين ببعض القطاعات الاقتصادية الأخرى وكما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (8): الأهمية النسبية لبعض القطاعات في استيعاب القوى العاملة

القطاع	2007	2008	2009
الزراعة والصيد	2.8	5.0	5.0
الصناعة التحويلية	4.8	4.6	4.4
التشييد والبناء	2.5	2.5	2.4
النقل والتخزين والمواصلات	4.8	4.6	4.5

المصدر: تقرير مصرف ليبيا المركزي، 2009، ص44

النتائج والتوصيات

النتائج

1. لا يوجد تعريف موحد لمفهوم المشروعات الصغيرة فيما بين المؤسسات المهتمة بها في ليبيا ويظهر ذلك واضحاً في تضارب البيانات المتعلقة بها، وهي نقطة مشتركة مع أغلب الدراسات السابقة التي تناولت هذه الموضوع داخل الاقتصاد الليبي.
2. المشروعات الفردية هي النمط الغالب على المشروعات الصغيرة خلال الفترة من 2006-2009 م حيث شكلت ما نسبته (87.09%) خلال العام 2009م.
3. تزايدت أعداد المشروعات الصغيرة والمنطوية تحت شكل النشاط الأسري حيث وصلت في العام 2009م إلى (590) مشروع وبمعدل نمو أعلى من معدل نمو المشروعات الصغيرة بالنمط الفردي، وتأتي هذه الزيادة وفقاً للتوجه السائد في تلك الفترة داخل الدولة من أجل تشجيع القطاع التشاركي ومسمى الأسرة المنتجة.
4. تشكل العمالة الوافدة نسبة مهمة في أعداد العاملين بالمروعات الصغيرة خلال الفترة الزمنية للبحث وهذا مؤشر على توفر فرص عمل للعمالة الوطنية بشكل يساهم في تخفيض أعداد العاطلين على العمل، ومن هنا يمكن القول بأن المشروعات الصغيرة قادرة على تخفيض معدلات البطالة.
5. تشير التقارير بأن معدل البطالة في ليبيا يعتبر من أعلى المعدلات في منطقة الشرق الأوسط والشمال الأفريقي ولذا فإن الاهتمام بإقامة المشروعات الصغيرة يعتبر طريقة مناسبة للحد منها والتقليل من الضغط على الدولة في ضرورة توفير فرص العمل خصوصاً بالقطاع الحكومي.
6. تزايد أعداد العاملين بهذه المشروعات في ليبيا مما يدل على إمكانية مساهمتها في خفض معدلات البطالة، حيث وصل معدل استيعاب المشروعات الصغيرة لأعداد العاملين في المتوسط خلال المدة

التي شملتها الدراسة إلى (4.05%)، وهذا ما يعكس الأهمية الكبيرة لهذه المشروعات من حيث ضرورة الاهتمام بها والتوسع في إنشائها ويتبين ذلك من خلال مقارنتها بأعداد العمالة في بعض القطاعات الأخرى.

التوصيات

العمل على توحيد المفاهيم والمعايير المستخدمة في تصنيف المشروعات الصغيرة فيما بين المؤسسات الحكومية الليبية والتي لها علاقة بهذا النوع من المشروعات.

إحلال العمالة الوطنية محل الوافدة في هذه المشاريع وخصوصاً في الأعمال التي تقوم بها العمالة الأجنبية وبمقدور العمالة الوطنية أن تعملها، ومن شأن ذلك كله أن يوفر فرصاً للعمل ويحد من استنزاف العملات الصعبة.

الاهتمام بتكوين قاعدة بيانات تهتم بالإحصائيات المتعلقة بالمشروعات الصغيرة حتى يتم استخدامها من الباحثين في أعداد الدراسات العلمية.

زيادة الاهتمام بدراسة التجربة الليبية في مجال المشروعات الصغيرة ودورها في الحد من البطالة لكي تستنبط منها الدروس المستفادة والتي يمكن أن تستفيد منها الدول الأخرى.

المراجع

البنك الدولي. (2015). *ديناميكيات سوق العمل في ليبيا: إعادة الاندماج من أجل التعافي*. صندوق النقد العربي، (2017). بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. أبوظبي. السحيري، الهادي محمد (2008). *المشروعات الصغيرة والمتوسطة المشاكل وسبل العلاج*. مجلة التخطيط والتنمية.

توفيق، عبد الرحيم يوسف (2002). *إدارة العمال التجارية الصغيرة*. عمان: دار صنعا للنشر. الورفلي، ثريا علي (2006). *المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا الواقع والطموح*. متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية 86-98 جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر. خضر، حسين رمضان. (د.ت).

omu.edu.ly/ly/articles/OMU%20Articles/pdf/1ssue14/14-3pdf.

الأسرج، حسين عبدالمطلب (2010). *المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية*. مجلة الباحث، 47-58.

مقري، زكية، يحيوي، نعيمة (2011). المشروعات الصغيرة والمتوسطة كألية لمكافحة البطالة في الدول العربية. *الملتقى الدولي بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة المسيلة، جامعة المسيلة، الجزائر.*

الخمشي، سارة صالح (2010). دور المشروعات الصغيرة في الحد من مشكلة البطالة لدى الشباب: دراسة تطبيقية على بعض مناطق المملكة العربية السعودية. *المجلة العربية للدراسات المنية والتدريب، 292-245.*

عبدالغني، سماح مصطفى. (د ت). *تفعيل دور المشروعات الصغيرة في خدمة أهداف التنمية الاقتصادية المصرية. القاهرة: وزارة المالية المصرية.*

الصوص، سمير زهير (2010). *بعض التجارب الناجحة في تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة نماذج يمكن الاحتذاء بها في فلسطين. قفيلية: وزارة الاقتصاد الفلسطينية.*
اعبيدة، صالح رجب (2015). *تفعيل الدور التنموي للصناعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا. مجلة آفاق اقتصادية.*

رزق الله، عايدة نخلة (1997). *دراسة استطلاعية لمفاهيم الشباب الخاطئة عن المشروعات الصغيرة ودور الجامعات في تصحيحها. الندوة الدولية الاولى لتنمية المشروعات الصغيرة وتوسيع قاعدة رجال الأعمال في مصر، كلية التجارة جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.*

قابوسه، علي (2009). *دور حاضنات الأعمال في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. مجلة التخطيط والتنمية.*

القمودي، لطف، الخمسي، فوزي . الزايدي خالد (2013). *النماذج الناجحة في دعم وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومشاركتها في سوق العمل. طرابلس: البرنامج الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.*

الصيد، محمد حامد. (2006). *التأمينات الاجتماعية والعاملين بالمشروعات الصغيرة، منظمة العمل العربية. القاهرة، مصر.*

الشويرف، محمد عمر والبيبا، نجاح الطاهر (2017). *أهمية القطاع الصناعي في ليبيا، مجلة آفاق اقتصادية، كلية الاقتصاد والتجارة: جامعة المرقب، ليبيا.*

مصلحة الاحصاء مصلحة الاحصاء والتعداد. (2009). *طرابلس. طرابلس: مصلحة الاحصاء والتعداد. المركزي، مصرف ليبيا. أعداد مختلفة.*